نمو ملحوظ للسوق الاستهلاكي بفضل معدلات النمو المرتفعة لحجم الائتمان

«بيتك»: التضخم لأعلى مستوياته منذ بداية 2018

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان التضخم بالكويت مازال عند مستوى محدود مسجلا 1,2٪ على أساس سنوي بنهاية أغسطس الماضي، حيث يعد بذلك أعلى مستوى تضخم منذ بداية 2018، وشهد تغيرا طفيفا عن مستواه الذي سجل 1,1٪ في يوليو، وطبقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 114,6 نقطة بنهاية أغسطس بزيادة مقدارها 1,4 نقطة على أساس سنوي. إلا أن معدلات التضخم على أساس سنوي مازالت منذ أواخر 2018 في اتجاه تصاعدي.

ويلاحظ زيادة شهرية مازالت طفيفة لمستويات الأسعار بنهاية أغسطس لمعظم مكونات الرقم القياسي مع تواصل استقرار باقي تلك المكونات، إذ شهدت مستويات الأسعار معدل تضخم شهريا طفيفا تراجع إلى أقل من 0,25٪ بنهاية أغسطس مقابل تضخم شهري أعلى محدود 0,3٪ لشهر يوليو، وقد ارتفعت مستويات الأسعار بشكل شهري طفيف لـ 6 مكونات رئيسية بين 12 مكونا بينما انخفضت في مكونين فقط ولم تشهد تغيرا في باقي تلك المكونات، ووصل معدل التضخم أعلاه في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة باقل من 1٪ على أساس شهري.

نمو السوق الاستهلاكي

يشهد السوق الاستهلاكي في الكويت نموا ملحوظ مدفوعا بمعدلات نمو مرتفعة في حجم الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مصحوبا بنجاح سياسات وجهود بنك الكويت المركزي في الحفاظ على معدلات التضخم عند حدود متدنية، ويؤدي ذلك إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والنمو الاستهلاكي، مدعومة بقوة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وقد عاود النمو السنوي لحجم أرصدة الائتمان إلى الارتفاع مسجلا زيادة سنوية 4,6٪ في نهاية أغسطس مقابل معدل نمو أدنى بقليل 4,2٪ في يوليو، وهي معدلات مازالت أعلى بكثير من نموه الذي ساد العام الماضي وسجل 1,7٪ في أغسطس، كذلك يشهد سوق الاستهلاك عبر نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي نموا ملحوظا وصلت نسبته 3,8٪ بنهاية الربع الثاني من العام الحالي إلا أنه يلاحظ اتجاه نموه السنوي نحو التراجع.

معدل التضخم السنوي

ما زال الاتجاه التصاعدي للرقم القياسي في بعض المكونات الأساسية متواصلا بشكل واضح، مثل مكون النقل مسجلا ثاني أعلى رقم قياسي بين المكونات الرئيسية بمعدل تضخم سنوي تراجع قليلا إلى 4,4٪ في أغسطس مقابل 4,7٪ لشهر يوليو، ومازال عند حدود ذلك المعدل منذ مستوياته الاستثنائية في عام 2017، وسجل مكون المطاعم والفنادق معدل تضخم سنوي استقر بنهاية أغسطس عند حدود 1,3٪ للمرة الثانية على التوالي، وهو معدل مرتفع مقارنة بمستوى التضخم لمكون المطاعم خلال أكثر من عام مضى، ويستمر الرقم القياسي لمكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة في مساره التصاعدي الواضح مع تسجيله معدل تضخم سنوي ارتفع إلى 2,6٪ بنهاية أغسطس مقابل 1,9٪ في يوليو، وارتفع الرقم القياسي لأسعار مكون الاتصالات مواصلا مساره التصاعدي، ومازال يسجل أعلى معدل تضخم بين المكونات زاد قليلا بنهاية أغسطس إلى 4,9٪، وتقدم الرقم القياسي لمكون الأغذية والمشروبات للمرة الثانية على التوالي بين مكونات الرقم العام مواصلا اتجاها تصاعديا مع تسجيله معدل تضخم استقر عند حدود 1٪ خلال شهري أغسطس ويوليو.

يواصل مؤشر الرقم القياسي في مكون الأنشطة الترفيهية والثقافية اتجاها تصاعديا مسجلا معدل تضخم سنوي تراجع إلى حدود 3,5٪ في أغسطس مقابل تضخم سجل 3,9٪ بنهاية يوليو. يليه الرقم القياسي لمكون الصحة الذي يسير أيضا في اتجاه تصاعدي مع تسجيله معدل تضخم سنوي ارتفع إلى 2,5٪ بنهاية أغسطس بعدما وصل 2,2٪ بنهاية يوليو.

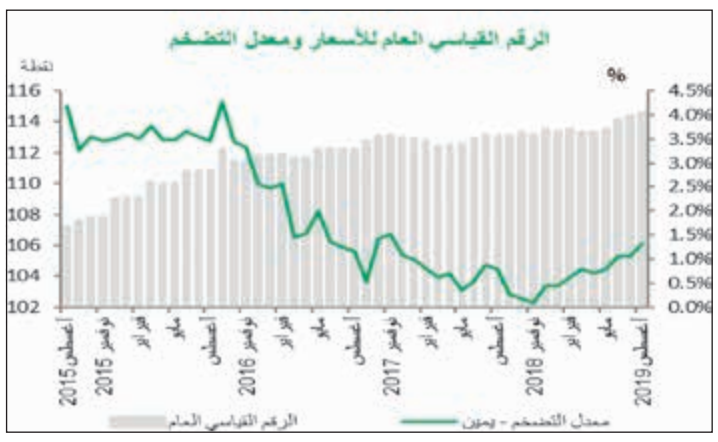

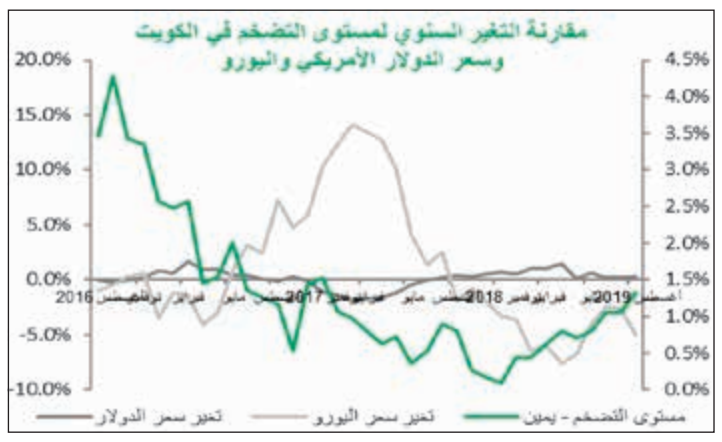

1,68٪ ارتفاع التضخم المحلي في سبتمبر الماضي

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) بالكويت بنسبة 1,68٪ في سبتمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2018 وذلك على أساس سنوي.

وقالت «الاحصاء» في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة أمس إن معدل التضخم في الكويت ارتفع في سبتمبر الماضي مقارنة بشهر أغسطس السابق بنسبة 0,35٪ على أساس شهري.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الثانية (الاغذية والمشروبات) ارتفع في سبتمبر الماضي بنسبة 0,27٪ في حين استقرت أسعار (السجائر والتبغ) على أساس شهري بنحو 130,7 المئة.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الكساء والملبوسات) ارتفع في شهر سبتمبر الماضي بنسبة 0,37٪ على أساس شهري في حين استقرت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 0,78٪ على أساس سنوي.

وذكرت ان معدل التضخم في المجموعة الخامسة (مفروشات منزلية وصيانة) سجلت ارتفاعا بنسبة 0,83٪ كما ارتفعت أسعار المجموعة السادسة (الصحة) بنسبة 0,55٪ وأسعار المجموعة السابعة (النقل) بنسبة 0,08٪.

وبينت أن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 1,09٪ في حين انخفض معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 0,27٪ وارتفعت أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 1,31٪.

وقالت إن الرقم القياسي لمجموعة (المطاعم والفنادق) شهد استقرارا في سبتمبر الماضي بنسبة 122,6٪، كما شهدت مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) ارتفاعا شهريا بنسبة 0,55٪.

خفض توقعات نمو منطقة الشرق الأوسط

«كامكو»: انخفاض توقعات نمو الناتج المحلي إلى 0,6٪ خلال 2019

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار انه تم خفض نمو الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2019 بواقع 60 نقطة أساس وللعام 2020 بواقع 40 نقطة أساس مقارنة بتوقعات يوليو 2019 لتصل إلى 0,1٪ و2,7٪، على التوالي.

ويعكس تراجع توقعات النمو التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي انخفاضا حادا في الناتج المحلي الإجمالي النفطي للسعودية، حيث من المتوقع أن يتراجع على خلفية تمديد اتفاقية الأوبيك وحلفائها لخفض الانتاج وضعف سوق النفط العالمية بصفة عامة.

وساهمت الهجمات الأخيرة على منشآت النفط السعودية في تصاعد حالة عدم اليقين بالنسبة لآفاق النمو في المستقبل القريب. وضمن دول مجلس التعاون الخليجي، انخفضت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي لعامي 2019 و2020 إلى 0,2٪ (ـ170 نقطة أساس) و2,2٪ (ـ80 نقطة أساس)، على التوالي.

ومن المتوقع أن يكون النمو السنوي للمملكة في العام 2020 مدفوعا بارتفاع النشاط الاقتصادي غير النفطي والزيادة المتوقعة في إنتاج النفط في العام 2020. من جهة أخرى، انخفضت توقعات النمو في الكويت للعام 2019 إلى نسبة 0,6٪، في حين يتوقع أن تنخفض توقعات النمو الخاصة بالإمارات إلى نسبة 1,6٪.

ومن المتوقع أن تأتي البحرين وقطر في صدارة الدول الخليجية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2,0٪ لكل منهما في العام 2019.

كان للتباطؤ المتزامن على الصعيد العالمي خاصية رئيسية تميز بها، ألا وهي ضعف الإنتاج الصناعي. وانعكس هذا التباطؤ في إنتاج ومبيعات السيارات، حيث انخفضت مشتريات السيارات العالمية بنسبة 3٪ في العام 2018.

وكان الاتجاه أكثر حدة في بعض الدول مثل الصين، حيث أدى انقضاء فترة الحوافز الضريبية على المركبات إلى انخفاض الطلب، وأدى وضع معايير الانبعاثات الجديدة في منطقة اليورو إلى انخفاض الطلب في تلك المنطقة بالإضافة إلى فرض ضرائب جديدة في الهند التي شهدت انخفاضا قياسيا في مبيعات السيارات. ومجددا، كانت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين عاملا رئيسيا لتباطؤ النشاط الصناعي والتجارة.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، ارتفع حجم التجارة العالمية بنسبة 1٪ على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2019 فيما يعد أبطأ معدل نمو منذ العام 2012. ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الذي تأثر على خلفية تصاعد التوترات التجارية وما لذلك من انعكاسات على معنويات العمل داخل قطاع الصناعات التحويلية.

وتمكنت أسعار النفط خلال العام 2019 من الاحتفاظ بمستويات فاقت متوسط أسعار النفط لصندوق النقد الدولي البالغ 68,33 دولارا للبرميل للعام 2018. وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي استنادا على العقود الآجلة إلى بلوغ الأسعار 61,78 دولارا للبرميل للعام 2019.

هيئة الاتصالات تطلق مشروع مقسم الكويت للإنترنت

كونا: أعلنت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات إطلاق مشروع مقسم الكويت للإنترنت «اي اكس بي» الذي يعمل على ربط الشبكات المحلية بنظيرتها الدولية.

وقالت الهيئة في بيان صحافي أمس إنه من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي لمقسم الكويت للإنترنت (ix.kw) سيتم توفير المعلومات اللازمة للراغبين في التسجيل والاستفادة من خدماته إضافة إلى وجود مذكرة تفاهم لمن يرغب في الانضمام.

وأضافت أن الموقع يحتوي على صفحة تمكن المشتركين من الاطلاع على جميع الجهات المشتركة على مستوى القطاعين الخاص والحكومي ومن ضمنها شركات الاتصالات الرئيسية ورسوم بيانية للاستخدام الحالي.

وأوضحت أن الدور المنوط بالمقسم يتمثل في ربط أي شبكة في الكويت بحوزتها عنوان بروتوكول الإنترنت وحصر تمرير حركة الإنترنت المحلية مما سيؤدي الى رفع مستوى أمن المعلومات والخصوصية ودعم انسيابية حركة الإنترنت والاقتصاد الرقمي وتوفير الخدمة بشكل أفضل. وأفادت بأن المقسم سيقلل من تأثير انقطاع الكوابل الدولية إضافة إلى المساهمة في إتاحة النمو المنظم للشبكة دون عقبات لتحقيق الاستفادة القصوى من خدمات الإنترنت. ونقل البيان عن رئيس قطاع الاتصالات في الهيئة فهد الفهد قوله إن مقسم الكويت الوطني سيوفر للمشتركين العديد من المزايا منها رفع أداء الشبكات عن طريق تحسين وقت الاستجابة وإزالة عدد النقاط الوسطية. وأضاف الفهد أن المقسم يضمن تبادل حركة الإنترنت مع الأعضاء الآخرين محليا وبالتالي تقليل الاعتماد على الكوابل الدولية المكلفة. وذكر أن إطلاق مشروع المقسم يأتي ضمن الخطة الأساسية للتحول الرقمي الذي يعتبر من الخطوات الداعمة لرؤية «كويت جديدة 2035»، مؤكدا أهمية هذه الخطوة في تحسين أداء خدمات الإنترنت واستضافة مقدمي المحتوى لتمكين الكويت لتصبح مركزا رقميا في المنطقة.

أبطأ وتيرة نمو للاقتصاد الصيني منذ 3 عقود مرتفعاً 6٪ في الربع الثالث

«الوطني»: الأسهم الأميركية لأعلى مستوياتها على الإطلاق

تطرق تقرير بنك الكويت الوطني إلى تحذير صندوق النقد الدولي للبنوك المركزية العالمية التي قال انها تهدر ما لديها من «ذخيرة محدودة» في محاولة للتخفيف من حدة تراجع الاقتصاد العالمي الذي بلغ أضعف مستوياته منذ الركود العميق.

وفي تقييم متشائم للوضع الاقتصادي، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو العالمي إلى 3٪ للعام 2019، بتراجع بلغت نسبته 0,3٪ مقارنة بتوقعاته الصادرة في أبريل الماضي. وخلال العام الماضي، كانت هناك مظاهر ضعف واسعة النطاق بما أدى إلى التأثير سلبا على الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة وبصفة خاصة منطقة اليورو وكذلك الاقتصادات المتقدمة لبعض الدول الآسيوية الصغيرة. ويعزى الضعف بصفة رئيسية إلى التدهور الشديد في نشاط الصناعات التحويلية والتجارة العالمية، هذا بالإضافة الى ارتفاع الرسوم الجمركية واستمرار عدم اليقين المحيط بالسياسة التجارية بما يعوق الاستثمار والطلب. وحذر صندوق النقد الدولي من أنه بعد أن قامت البنوك المركزية بإطلاق بعض من الذخيرة المحدودة التي لديها للتخفيف من أخطاء السياسات فربما لم يتبق أمامها الكثير عندما يصبح الاقتصاد في وضع أسوأ.

وتوقع التقرير أن يرتفع معدل النمو إلى 3,4٪ في 2020، حيث يمكن ملاحظة تحسن الأداء الاقتصادي في عدد من الأسواق الناشئة في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية التي تواجه توترات في الفترة الحالية.

الأسهم الأميركية

وأشار التقرير إلى ارتفاع الأسهم المتداولة في الولايات المتحدة لتسجل أعلى مستوياتها على الإطلاق على خلفية النتائج المالية الإيجابية والأخبار التي تشير إلى أن المفاوضات البريطانية قد اقتربت من التوصل إلى حل. وبصفة عامة، أعلنت أكثر من 78٪ من الشركات المدرجة ضمن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 عن تسجيل أرباح تجاوزت التوقعات. وتذبذب المؤشر حول مستوى 3000 نقطة (بالقرب من أعلى مستوياته القياسية البالغة 3021 نقطة) بينما سجلت الأسهم في أوروبا نموا هامشيا. وساهمت الأرباح القوية التي أعلنت عنها عدد من الشركات مثل يونايتد هيلث جروب وجي بي مورجان تشيس وغيرها من الشركات في تعزيز المكاسب الهائلة بما ساهم في دعم وارتفاع ثقة المستثمرين.

إنفاق المتسوقين الأميركيين

وقال التقرير ان مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة سجلت أول تراجع لها منذ 7 أشهر بما ساهم في تعزيز حالة الضعف التي تمر بها معنويات المستهلك والتي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الأميركي. بالإضافة الى انتشار تباطؤ قطاع الصناعات التحويلية تدريجيا وامتداد تأثيره ليشمل معنويات المستهلكين. وعلى الرغم من النمو القوي لمعدلات الدخل إلى حد كبير والمقومات الاقتصادية المواتية للمستهلكين، إلا أن هناك حالة من الحذر الشديد على خلفية الأنباء المتعلقة بالحرب التجارية مع الصين. ورغما عن ذلك، لا يزال الاقتصاد الأميركي نشطا.

وتعزز تلك البيانات إمكانية خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة للمرة الثالثة على التوالي. حيث ان ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاعات الأعمال التجارية والصناعات التحويلية، إلى جانب استمرار الحرب التجارية وضعف معدلات الاستهلاك، تعد كلها من العوامل التي قد تهدد أطول فترة توسع اقتصادي تشهدها البلاد، وهو ما يزيد من تعقيد الأمور أمام الرئيس دونالد ترامب الذي يواجه انتخاب الفترة الرئاسية الثانية في العام 2020.

معدلات التوسع

وذكر التقرير ان الاقتصاد الصيني شهد أبطأ وتيرة نمو يسجلها منذ 3 عقود، مرتفعا بنسبة 6٪ في الربع الثالث من 2019 مقارنة بالعام السابق. ويأتي هذا الرقم في أعقاب نموا بنسبة 6,2٪ في الربع الثاني وهو أدنى مستوى مسجل في ذلك الوقت. وتشير العناوين الرئيسية إلى أن الضربة التي تعرض لها النمو تعكس الحرب التجارية الدائرة مع الولايات المتحدة والتي دخلت الآن شهرها الثامن عشر، والآثار المترتبة على معنويات قطاعات الصناعات التحويلية والاستثمار. إلا أن صادرات الصين إلى الولايات المتحدة لا تشكل سوى 5٪ من إجمالي الصادرات. لذا فإنه في حين أن إجمالي الصادرات انخفض بنسبة 3,2٪ في سبتمبر إلا أن النتيجة لا تضر بالاقتصاد الذي تصل قيمته إلى 13,6 تريليون دولار.

نمو قوي للجنيه الإسترليني

وأوضح التقرير ان الإعلان عن صفقة انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي يوم الخميس أدى إلى ارتفاع الجنيه الإسترليني. إلا أن رفض الحزب الاتحادي الديموقراطي للصفقة وعدم اليقين بشأن التطورات القادمة في حال فشل البرلمان في تمرير هذه الصفقة أدى إلى الحد من مكاسب الجنيه. وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار إلى 1,2989، مضيفا 200 نقطة على خلفية خبر التوصل إلى اتفاق. وساهمت معنويات التفاؤل في رفع أسعار العديد من العملات الرئيسية الأخرى، حيث ارتفع الدولار الأميركي مقابل اليورو إلى مستوى 1,1172 وتمكن من الحفاظ على تلك المكاسب، بينما ارتفع الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأميركي إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال شهر أيضا على خلفية بيانات التوظيف المتفائلة.